

حول التمرد والإرهاب

كمال العكروت¹

في ظل الأوضاع الأمنية الداخلية والاقليمية والدولية وعدم الاستقرار في بعض دول ما يُعبر عنه بدول " الربيع العربي" وارتباطها بالإرهاب ومشاركة بعض العناصر التونسية فيه ولما لكل هذا من وقع على الوضع بتونس، حيث أصبح الحديث عن الارهاب على لسان كل الناس وقد أصبح في أغلب الأحيان هناك خلط بين التمرد والارهاب وحتى بين الجريمة الصرفة والارهاب على الرغم من اختلاف الأهداف وطرق العمل وما يتطلبه التعامل مع كل واحدة منها من مقاربة مختلفة.

سأبدأ إذا هذا البحث بمحاولة التعريف بمفهوم الجريمة ثم التمرد ثم الإرهاب، وذلك باستعراض ما توصل إليه بعض المفكرين والمختصين ومنظري مقاومة التمرد والإرهاب، على غرار David Galula والجنرال الأمريكي David Petraeus، من استنتاجات وتوصيات في هذا الشأن.

لقد عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (في سنة 2000)، الجماعة الاجرامية المنظمة بأنها " مجموعة مهيكلة من ثلاثة اشخاص أو اكثر، تعمل بصورة منسقة بهدف ارتكاب واحدة او اكثر من الجرائم الخطيرة او الافعال المجرّمة من اجل الحصول، بشكل مباشر او غير مباشر، على منفعة مالية أو مادية".

وأما التمرد فقد عرّف بأنه "حركة سياسية مسلحة تهدف إلى الإطاحة بحكومة قائمة، أو الخروج عليها، عبر استخدام التخريب وفي بعض الحالات العمل المسلح ضد الدولة. وتكون السلطة السياسية هي القضية المركزية في التمرد، فيما يكون دعم الشعب (وبالتالي الشرعية) مركز ثقله".

وبالتالي فإنّ الهدف الرئيسي للمتمردين يتمثل في إقامة نظام منافس للسلطة القائمة (Counter state) وكسب أكثر ما يمكن من التأييد الشعبي، بما يفقد النظام القدرة على إدارة ترابه وشعبه، وبالتالي شرعيته، ويفسح المجال أمام المتمردين لاقتكالك السلطة.

وفي معرض الحديث عن الشرعية، يمكن القول أنها تمثل مقياساً أساسياً لقوة الدولة. وفي الصدد، يقول Max Weber² أنّ "الحكومة الشرعية هي التي تحظى بقبول شعبي وتحتكر وسائل استعمال العنف الشرعي". ومن هنا فإن الشرعية تتمحور حول قدرة الدولة على بسط سلطتها على كامل ترابها من جهة، ومردودية الحكومة من جهة ثانية (من حيث توفير الأمن وتطبيق القانون وتوفير الخدمات وتمكين أوسع شريحة ممكنة من المواطنين من الوصول لتلك الخدمات)، وعموما فعندما تفقد الحكومة شرعيتها، تصبح معرضة للتحدّي. فإنته من خلال شرعيتها، تكون الحكومة قادرة على فرض خطابها في مواجهة خطاب الجماعات المارقة. كما أنّ التأييد الشعبي يتجسّم من خلال استعداد المواطنين للتنازل عن بعض حقوقهم إذا كان ذلك يخدم سياسة الحكومة في مكافحة الإرهاب.

هذا وتوجد ستة (6) مؤشرات للشرعية، حسب الجنرال David Petraeus³، يجب على كلّ فاعل سياسي في مواجهة تهديدات الاستقرار أن يحرص على توفيرها:

- القدرة على توفير الأمن للسكان.
- تعيين القيادات بطريقة يراها أغلبية السكان عادلة ونزيهة.

¹ أميرال (م) كمال العكروت مستشار للأمن القومي لدى رئيس الجمهورية

² Max Weber né le 21 avril 1864 et mort le 14 juin 1920, est un économiste et sociologue Allemand.

³ David Petraeus (né le 7 novembre 1952 à New York), est un ancien général de l'armée américaine, commandant de la Force internationale d'assistance et de sécurité en Afghanistan entre 2010 et 2011 et directeur de la Central Intelligence Agency de 2011 à 2012.

- وجود مستوى عالي من المشاركة الشعبية والدعم للعملية السياسية.
- أدنى نسبة ممكنة من الفساد.
- مستوى مقبول من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- قبول واسع للنظام من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

وعموما فإن سيادة القانون إلى جانب نجاعة وقوة بقية أدوات السلطة الوطنية (عسكري، أمني/ استعلامي، سياسي/ دبلوماسي، قانوني، إعلامي، مالي، اقتصادي...) وخضوع السلطة نفسها للقانون من شأنه أن يعزز شرعيتها لدى مواطنيها. هذا ولئن يكون العمل العسكري قادرا فقط على التعامل مع علامات (symptômes) فقدان الشرعية كالإرهاب والتمرد، فإن استرجاع وتعزيز الشرعية لا يكون في المقابل إلا عبر مقارنة شاملة ومتعددة الأبعاد، تستخدم فيها مختلف أدوات القوة الوطنية.

أما الإرهاب فعرف الإرهاب بكونه " الاستخدام غير قانوني للقوة أو العنف، أو التهديد باستخدامهما ضد الأشخاص أو الممتلكات مع ساقية الإضرار لإجبار الحكومات أو المجتمعات على الاستجابة لمطالب وإرادة الإرهابيين وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية . وغالبا ما تكون وراء الإرهاب دوافع دينية او سياسية او معتقدات إيديولوجية أخرى"⁴.

هذا وقد توسع مفهوم الارهاب ليشمل كذلك الإرهاب الالكتروني والذي يسعى لتحقيق نفس غايات الإرهاب التقليدي و لكن باستخدام الوسائل المعلوماتية (الكمبيوتر، الانترنت) وقد تتمثل الهجمات في استهداف أنظمة تشغيل ومراقبة محطات إنتاج الطاقة، التشويش على أنظمة الملاحة الجوية، تعطيل أنظمة التعاملات بالبنوك والبورصة.

والجدير بالذكر أن التقارب بين التنظيمات الإرهابية والمجموعات الإجرامية يبقى ممكنا، وقد يكون ظرفيا بخدمة مصالح مشتركة، أو في شكل انصهار دائم بحيث تصبح المنظمة الإرهابية هجينة (Hybride) تحمل خصائص الإرهاب والجريمة على غرار " تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" مع وضع تيريرات دينية إيديولوجية لأنشطتها الإجرامية.

من خصائص الإرهاب هي :

- العزلة عن الناس.
 - العيش في ملاذات آمنة.
 - خلفية إيديولوجية.
 - استخدام العنف المسلح والقتل (بما في ذلك قتل المواطنين الأبرياء) كمنطق يبرر إيديولوجيا.
- ويكون الرد على هذه الجماعات عسكريا / أمنيا (80%) أو بطرق أخرى (اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا...) (20%) كما أنه كلما انخرط تنظيم ما في الإرهاب الصنف صارت إمكانية معالجته سياسيا صعبة.

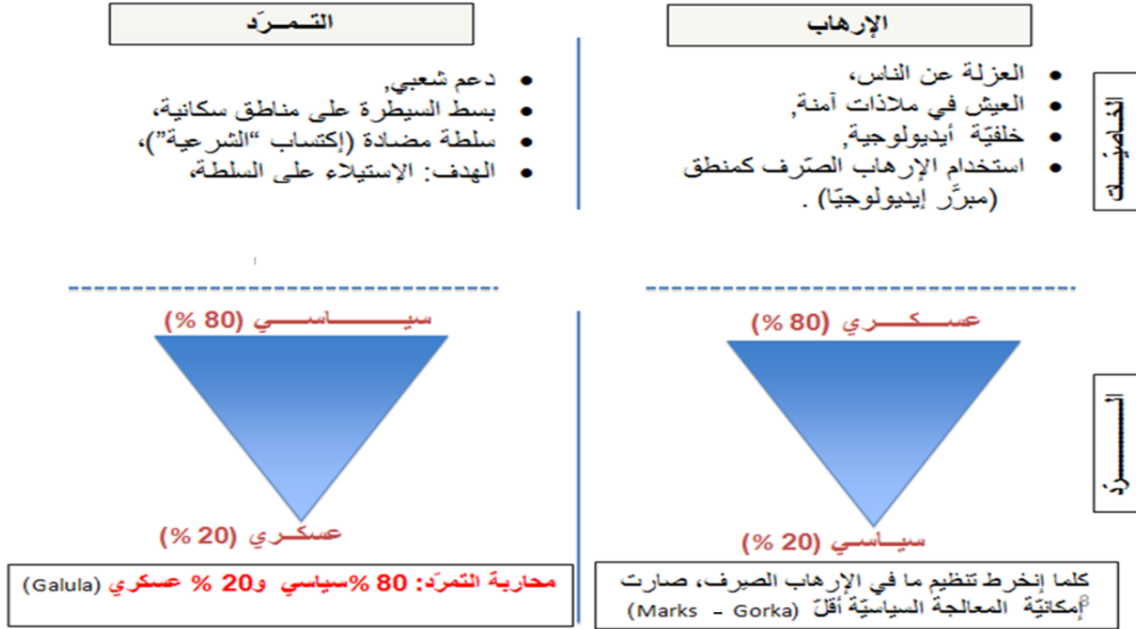
لكن كيف تنشأ الأزمة سواء كانت تمردا أو إرهابا ؟

المنطلق يكون بتأثير المحيط العام أي جملة العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى التاريخية والجغرافية التي قد تؤثر في الفرد فتخلق لديه شعورا بالإقصاء والضيم. هذا الشعور سرعان ما يتحول إلى نغمة وسخط على السلطة يدفعه للبحث عن إطار أرحب يعبر فيه عن أفكاره مع أناس يشاركونه نفس الهموم، عندها ينضم إلى جماعة. لكن سواء بفعل الاختلافات الفكرية أو المصلحية أو تحت تأثير السلطة (محاولة استمالة المجموعة أو اختراقها أو صدها) تتولد عن المجموعة انقسامات قد تدفع بالبعض إلى خيار سلمي (العمل السياسي، أو التقرب من السلطة) ، فيما قد يختار البعض الآخر خيار العنف والمواجهة مع السلطة. عندها ترد السلطة الفعل، مما قد يدفع باتجاه خيارين:

⁴ تعريف وزارة الدفاع الأمريكية

- إما الانعزال عن المجتمع واعتماد العمل السري ضد نظام الحكم، وهو ما يتولد عنه الإرهاب مع تبنّي أقصى حالات العنف أو الإرهاب الصّرف كمنطق مبرّر إيديولوجيًا (في ظل فقدان الصلة مع المجتمع يتحول المجتمع بدوره إلى هدف للإرهاب)،
- أو الاندماج صلب المجتمع والعمل على كسب ودّ ودعم أكثر ما يمكن من الشعب (خاصة عبر الأنشطة الخيرية، وتقديم خدمات بدلا عن السلطة في المناطق التي يكون فيها تواجد هذه الأخيرة ضعيفا) والهدف الرئيسي هو اكتساب شرعية تمكن ذات المجموعة من افتكاك السلطة لاحقا.

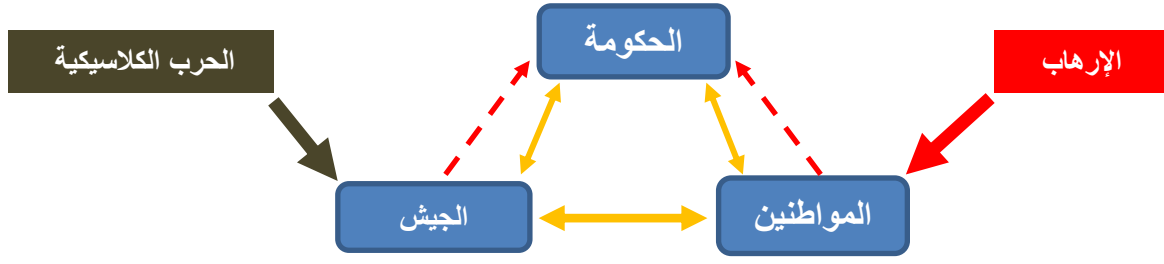
هذا ويمثل الرسم الموالي ملخصا لخاصيات كلّ من الإرهاب والتمرد. فالتمرد يُبنى على أساس الدعم الشعبي للمتمردين، وبالتالي تكون الأولوية لمقاربة شاملة (بصفتها ⁵ David Galula بالسياسة) تمكّن من معالجة الأسباب التي دفعت بالمواطنين إلى دعم المتمردين وتسمح باستعادة ثقّتهم، هذا دون نسيان العمل العسكري / الأمني (بصفتها David Galula بالسياسي) ضد المتمردين الراضين للحوار لما يمثلونه من خطر على استقرار الدولة بنسبة 20 بالمائة. أما بالنسبة للإرهاب، فتكون المعادلة معاكسة، باعتماد العمل العسكري / الأمني بنسبة 80 بالمائة (خاصة في ظل افتقار الإرهابيين للدعم الشعبي) والسياسي (معالجة الأسباب) بنسبة 20 بالمائة.



كما أنه وبالرجوع الى الجدلية الثلاثية في الحرب الكلاسيكية عند Carl von Clausewitz⁶ فإن مكونات هذه الجدلية هم ثلاث، الحكومة والجيش والمواطنين العزل، ويكون التركيز بالأساس على جيش الحكومة "ب" لإجبارها على الاستجابة لمطالب وإرادة الحكومة "أ"، أي حرب بين جيش نظامي ضد جيش آخر نظامي. وأما في الحرب غير التقليدية (الإرهاب الصّرف) فيكون التركيز بالأساس على المواطنين العزل لإجبار حكومة ما على الاستجابة لمطالب وإرادة الارهابيين.

⁵ David Galula (né en 1919 à Sfax en Tunisie -1968): le stratège militaire de la contre-insurrection. Nul n'est prophète en son pays : l'histoire de David Galula le confirme. Officier tombé dans l'oubli en France, il est étudié dans les académies militaires américaines et ses théories sont appliquées en Irak et en Afghanistan. Bien que datant de 1964, le livre de Galula "Contre-insurrection : théorie et pratique", demeure un document de référence pour ceux qui étudient la façon de faire face aux différents mouvements subversifs ou révolutionnaires.

⁶ Carl von Clausewitz, (1780 -1831), est un officier général et théoricien militaire Prussien, auteur en particulier d'un traité majeur de stratégie militaire, intitulé "de la guerre".



أهم مقاربات مكافحة التمرد والإرهاب حسب المنظرين في المجال:

يرى David Galula أنّ هناك عدة عوامل تضمن عادة نجاح التمرد، وهي تباعا :

وجود قضية : يبحث المتمرد عن مشاكل حقيقية أو مفتعلة في البلاد، يُدرج في إطارها مطالبه بشكل يتيح له حشد أكثر ما يمكن من الساخطين.

نظام سياسي ضعيف: يكون غير قادر على تحقيق لحة وطنية وليست له إرادة قوية للسيطرة على المتمردين، فضلا عن افتقاده للمعرفة في مجال التصدي للجماعات المتمرّدة. كما أنّ لمستوى ولاء أجهزة الأمن والجيش والمؤسسات المدنية تأثير في النصر على هذه التهديدات.

وجود حالة أزمة: مع سلطة ضعيفة، فإن أي أزمة سواء كانت بفعل عوامل داخلية أو خارجية، وعرضية أو مختلفة، قد تعطي شرارة انطلاق تمرد عنيف.

الدعم الخارجي: إن وجود شريط حدودي مشترك مهما كان طوله (خاصة مع دولة تؤيد التمرد)، يمثل عاملا هاما لنجاح هذا الأخير. وقد يكون الدعم معنويا أو سياسيا أو تقنياً أو بالمعدات.

الخصائص الجغرافية و الاقتصادية: إنّ الجغرافيا الطبيعية (التضاريس والمناخ) والبشرية (توزيع السكان)، وكذلك البنية الاقتصادية مؤثرة في نتائج الحرب على التمرد.

في المقابل، هناك جملة من الإجراءات والتدابير الوقائية يمكن للسلطة المدنية اتخاذها قبل اندلاع التمرد بما يُقلص من فرص نجاح التمرد، أهمّها :

- تعزيز المنظومة السياسية وقدرة الحكومة على التأثير على المواطنين،
- تكييف النظام القضائي مع متطلبات مكافحة التمرد،
- اعتقال قادة الحركات التخريبية،
- اختراق الحركات الهدامة لاستباق تحركاتها وإن أمكن خلق الانشقاقات داخلها حتى تنهار.
- هذا ويصعب عادة تنفيذ هذه الخطوات إذا كان الرأي العام غير مدرك لحساسية المرحلة أو إذا كان المسار التشريعي معطلا لعمل السلطة.

أمّا بخصوص مبادئ مكافحة التمرد، فإنّ Galula يدعو إلى تطهير البلاد من المتمردين، منطقة بعد أخرى، باتباع الخطوات التالية:

- تركيز ما يكفي من القوات المسلحة لتدمير أو طرد الجسم الرئيسي للمتمردين من المنطقة، مع أخذ بعين الاعتبار ضرورة الإحاطة والتعويض للمتساكنين المتضررين من العمليات العسكرية. كما يجب ضمان تأييد أو على الأقل حياد الأهالي في منطقة العمليات.

- تركيز قوات قارة وكافية بالمنطقة لحماية الأهالي والحيولة دون عودة المتمردين، في نفس الوقت تواصل الوحدات المتحركة تعقبهم.
- التواصل مع السكان ومراقبة تحركاتهم بهدف قطع أي ارتباطات لهم بالمتمردين.
- تصفية أية هياكل سياسية للمتمردين بالمنطقة، مع فتح الباب أمام العناصر الراجعة في التوبة بما قد يُشجع المزيد من العناصر على الاستسلام ويخفف من احتمال الازدحام في السجون.
- إرساء، عن طريق الانتخابات، سلطات محلية مؤقتة جديدة.
- حسن اختيار السلطات الجديدة بإعطائها مهام معينة (تسيير أعمال الإدارة المحلية، إدارة مشاريع اجتماعية واقتصادية، جمع المعلومات...) وتعويض من ينقصهم الحزم والكفاءة، مع إعطاء كامل الدعم للقيادات الحية وتوفير الحماية لها من أية أعمال انتقامية من قبل المتمردين.
- التشجيع على الوحدة الوطنية واتخاذ التدابير الضرورية لمعالجة مسببات الأزمة بين الفرقاء.
- القضاء على آخر فلول المتمردين بما يُنهى أي احتمالات لعودتهم مستقبلاً.

من جهته، استلمه الجنرال الأمريكي D. Petraeus الذي عمل في كل من العراق وأفغانستان، استراتيجيته لمكافحة الجماعات المسلحة هناك من أفكار Galula. وقد صاغ هذه الأفكار، بعد تحيينها وفق تجربته الميدانية في وثيقة مرجعية FM 3-24 صارت بمثابة دستور للعقيدة الأمريكية لمكافحة التمرد .

وتتمثل مبادئ مكافحة التمرد، حسب Petraeus أساساً في الآتي:

- **الشرعية هدف أساسي:** الهدف الأساسي للحرب على التمرد هو تطوير حوكمة فعّالة من قبل حكومة شرعية في نظر المواطنين، بحيث تكون أغليبتهم مطيعة للسلطة تلقائياً وليس بالإكراه .
- **ضرورة توحيد الجهود:** رغم تعدد الأطراف عند وقوع حرب على التمرد (بما في ذلك المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية)، على الأقل يكون هناك تنسيق على مستوى الخطاب والأهداف بين ذات الأطراف.
- **اولوية العوامل السياسية:** القيادة السياسية يجب أن تشارك في تسيير العمليات من التصميم إلى التنفيذ.
- **على قوات مكافحة التمرد أن تكون على دراية بالعدو وبيئته:** يجب أن تكون قوات مكافحة التمرد ملمّة بحيثيات الصراع (طبيعته وأسبابه)، وكذلك فهم دوافع ونقاط قوة وضعف المتمردين.
- **المعلومات هي محرك العمليات:** بدون معلومات كافية ومناسبة، تفقد القوات التقليدية الكثير من الوقت والموارد في عمليات عديمة الجدوى وقد تكون لها نتائج عكسية إذ قد تسبب خسائر جانبية. كما أنه من الضروري توزيع المعلومة إلى أدنى المستويات القيادية.
- **يجب عزل المتمردين عن قضيتهم ومصادر دعمهم:** إنّ حرمان المُتمرد من مصادر الدعم إلى أقل خطورة من مطاردة وعزل كل واحد على حدة، مع ما قد ينجّر عن ذلك من عمليات انتقامية من قبل أقرانهم وأصدقائهم، فضلاً عن قدرة الحركات المتمردة على تعويض الخسائر البشرية بسرعة. ولذلك يكون من الأجدى فصل المتمردين عن مصادر دعمهم بإجراءات سياسية (تلبية المطالب الواسعة للشعب تجفيف منابع الدعم والتموين) ردعية (مراقبة السكان أو الحدود والصرامة في تطبيق القانون) وتشريعية (سن قوانين استثنائية تحمي القوات المتدخلّة وتضمن علوية القانون).
- **الأمن في ظل سيادة القانون أمر أساسي:** إنّ توفير الأمن للسكان يُساعد على اخماد الفوضى والقيام بإصلاحات دائمة لهزم التمرد. هذا ومن المهم أن يُنظر إلى المتمردين كمارقين من قبل جزء كبير من المواطنين. كما يجب على قوات الأمن أن تتجنب التورط في أعمال غير شرعية (كاستخدام غير مبرر أو مفرط للقوة / انتهاكات لحقوق الإنسان) بما يؤدي إلى نتائج عكسية ويضعف الثقة في الحكومة.
- **على قوات مكافحة التمرد الاستعداد للالتزام طويل الأمد:** إنّ حركات التمرد تتميز بقدرتها على البقاء لفترات طويلة، بما يجعل محاربتها مستهلكة للكثير من الوقت والجهد. كما أن المواطنين، وهم مركز النقل الرئيسي في المواجهة بين السلطة والمتمردين، لا يبحازون عادة للحكومة إلا إذا كانوا مقتنعين بقدرتها على تحقيق النصر ومقتنعين بأن الخسائر التي تتكبدها القوات النظامية لا تؤثر في عزمها على قهر التمرد.

- استخدام المستوى المناسب من القوة: إن أي استخدام للقوة يولد سلسلة من ردود الفعل لدى السكان، فضلا عن كون أي عملية عنيفة تتسبب في أضرار جانبية هامة، من شأنها أن تولد نتائج عكسية (تقتل 5 مسلحين في حين تؤدي إلى تجنيد 50 آخرين).
- التعلم والتكيف: إن المتمردين لهم قدرة دائمة على تغيير خطط عملهم، بما يضطر القوات النظامية إلى التكيف الدائم. ومن هنا، يجب على الوحدات أن تكون قادرة على المراقبة والتعلم وتطوير تجربتها العملية.
- إعطاء المبادرة لأدنى المستويات القيادية (المروسين): تتطلب عمليات مكافحة الإرهاب من المرؤوسين القدرة على رد الفعل بسرعة وبالشكل المناسب في وقت قد يكون غير كافي لمراجعة قياداتهم. وبالتالي ينبغي للقائد تمكين مرؤوسيه من اتخاذ قرارات عند الضرورة، بشأن تنفيذ الخطة، على أن يكون التنفيذ متماشيا مع توجهات القيادة وخطتها.
- النجاح في مكافحة التمرد يتطلب أكثر من العمليات العسكرية لتحقيق الفوز: إن الهدف من مكافحة التمرد هو إنشاء مناخ سياسي يُساعد على تقليص دعم السكان للمتمردين و تقويض أيديولوجية هؤلاء المارقين. وبالتالي من الضروري تركيز الجهد على عدة مستويات (الاقتصاد والتعليم والخدمات العامة ...).
- خوض الحرب الإعلامية بلا هوادة: إن الصراع يدور حول الشرعية وقد نفوز به أو نخسره حسب منظور المواطنين، علما وأن الإعلام يلعب دورا كبيرا في تكييف هذا المنظور.
- إدارة التوقعات: يجب الحذر عند الإعلان عن أي تقدم وتجنب التصريحات المبكرة وعدم استباق النتائج، بل من المهم إدراك أن النجاح في مكافحة الإرهاب يكون بطيئا والتحديات كثيرة.
- قول الحقيقة: إن النزاهة أمر بالغ الأهمية في المعركة ضد التمرد. فيجب الاعتراف بالنكسات والإخفاقات، وتحديد الطرق المثلى للرد، مع تحميل الصحافة وأفسنا واجب الالتزام بالصدق في نقل الحقيقة، حتى لا نفقد مصداقيتنا في أعين المواطنين.
- هذا وتبقى أهم مؤشرات النجاح في التعاون الطوعي من جانب المواطنين مع السلطة و فك الارتباط بانسحاب المتمردون دون رجعة أو القضاء عليهم.

المقاربة الجزائرية:

عانت الجزائر منذ أوائل التسعينات من ويلات الإرهاب، والذي كبدها خسائر بشرية وصلت إلى نحو 200 ألف قتيل. وتبعاً لذلك وأمام هذا الخطر الذي يستهدف وجود الدولة، بادرت السلطات إلى تصوّر مقاربة شاملة كانت في مستوى التحديات والتهديدات. وقد شملت المقاربة المجالات التالية:

* المجال التشريعي والقضائي:

(أ) القسم التشريعي:

إعلان حالة الطوارئ (المرسوم الرئاسي رقم 44-92 بتاريخ 9 فيفري 1992).
وضع تعريف للفعل الإرهابي وإدراجه في القانون الجنائي، كما تم تجريم تمويل الإرهاب وتبرير وتشجيع الإرهاب والتحرير عليه.
الحرص على أن تتم مكافحة الإرهاب في كنف القانون (تحديد إجراءات التوقيف، حقوق الدفاع، تجميد الودائع والممتلكات، المحاكمة وطرق الطعن).
المصادقة على جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب (16 نصاً).

(ب) القسم القضائي:

على مستوى النظام القضائي: بعث مجالس قضائية خاصة بقضايا الإرهاب (1992)، تلاها بعث أقطاب قضائية متخصصة (2005). على مستوى المؤسسات العقابية: تطوير منظومة السجون بما يجعلها متناسبة مع المعايير الدولية و تحقق التقليل من جريمة العود (عبر توسيع علاقات التوعية ضد الفكر المتطرف، تعميم برامج التكوين والتأهيل، فتح سبل الإدماج الإجتماعي).

* المجال الأمني:

أ) الملاحقة الميدانية ضد المجموعات الإرهابية:

تضطلع بها قوات الأمن والجيش، وتقوم على 3 محاور أساسية:

التنسيق: وتتولاها القيادة العامة لأركان الجيش.

الإستعلام: وتسهر عليه المصالح المتخصصة للجيش والدرك والأمن الوطني.

اللامركزية في سلسلة القيادة: إستقلالية القيادات الجهوية والمحلية (على مستوى النواحي العسكرية الستة) في ملاحقة الجماعات الإرهابية النشطة على مستوى جهات إختصاصها .

ب) الإجراءات العملية الوقائية ضد العمليات الإرهابية:

تمثلت أساسا في:

أنظمة حماية الحدود للحد من تنقلات العناصر الإرهابية (قوائم وطنية، وسائل الكشف عن الوثائق المزورة، منشورات الأنتربول...)،

آليات متابعة تحركات رؤوس الأموال للتصدي لتمويل الإرهاب،

حماية المنشآت الحساسة،

مراقبة حركة المرور عبر التراب الوطني (نقاط تفتيش ثابتة ومتحركة، مزودة بأجهزة كشف المتفجرات)،

دور الشرطة البلدية (إلى جانب مهام الشرطة الجوارية، تقوم بدعم وحدات الجيش والدرك) ومجموعات الدفاع الذاتي (مجموعات مسلحة تتكوّن أغلبها من مجاهدين سابقين وعسكريين وأمنيين متقاعدين للدفاع عن قراهم ومدائهم ضد التسللات الإرهابية).

المجال السياسي:

ترقية الحوار وتثمين العمل السياسي (إجراء إنتخابات تعددية، تنظيم مشاورات واسعة مع مختلف الأطياف حول برنامج الإصلاحات متعدد الأبعاد الذي أعلنه الرئيس بوتفليقة في فيفري 2011 ...)

تدابير للتهدئة عن طريق مبادرات الرحمة والوئام المدني والمصالحة الوطنية (سلسلة من التدابير لإعفاء الأشخاص المنتمين للجماعات الإرهابية من المتابعات القضائية ما لم يتسببوا في أعمال قتل أو جرائم إغتصاب أو تخريب أملاك عموميّة أو خاصة، وتتمثل في تدابير الرحمة لسنة 1995، قانون الوئام المدني لسنة 1999، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لسنة 2005).

التكفل بضحايا الإرهاب والمأساة الوطنية (إنشاء صندوق وطني لتعويض ضحايا الإرهاب في سنة 1994، إنشاء دور لاستقبال الأطفال والمراهقين ضحايا الإرهاب سنة 1999. وفي 2005، تطور مفهوم الضحية ليشمل كذلك العائلات المعوزة التي إبتليت بانخراط أحد أفرادها في صفوف الإرهاب).

التكفل بتسيير المساجد ومجال الفتوى (وضع الآليات القانونية المتعلقة ببناء المساجد وتنظيمها وسيرها وتحديد مهامها، منع الأفراد غير المخولين قانونيا من إلقاء

الخطب والدروس أو إعتلاء المنابر لأي غرض كان، منع وتجريم جمع الأموال في المساجد أو في محيطها، غلق المساجد خارج أوقات الصلاة ومواقيت الشعائر الدينية، ترقية المذهب المالكي كمذهب تقليدي شائع بالجزائر وشمال إفريقيا.)

ترقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تحسين ظروف العيش وتعزيز العدالة الاجتماعية، إمتصاص أزمة السكن، الحد من وتيرة البطالة، ترقية اللغة الأمازيغية إلى لغة وطنية بموجب تعديل دستوري عام 2002).

الاستراتيجية الوطنية لمقاومة التطرف والإرهاب

مبادئ وتدابير أولية للاستراتيجية المتكاملة لمكافحة الإرهاب

كلمة استراتيجية تعني التَّخْطِيطُ وَتَحْدِيدُ الْوَسَائِلِ الَّتِي يَجِبُ الْأَخْذُ بِهَا لِتَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْبَعِيدَةِ اعْتِمَاداً عَلَى التَّكْتِيكَاتِ وَالإِجْرَاءَاتِ الْأَمْنِيَّةِ فِي اسْتِخْدَامِ الْمَصَادِرِ الْمَتَوَفَّرَةِ فِي الْمَدَى الْقَصِيرِ، وَأَيَّةُ إِسْتِرَاطِيَّةٍ فَعَّالَةٌ يَجِبُ أَنْ تُبْنَى عَلَى الْخِبْرَةِ وَالِاسْتِفَادَةِ مِنْ دُرُوسِ الْمَاضِي وَالِاسْتِغْلَالِ الْجَيِّدِ لِلْمَعْلُومَاتِ وَإِرْسَاءِ شَبَكَةِ هَامَةٍ وَوَسَّعَةٍ لِتَبَادُلِ الْمَعْلُومَاتِ، وَصِيَاجَتِهَا وَوَضْعُهَا فِي إِطَارٍ مَنَاسِبٍ لِلْمُسْتَقْبَلِ.

المبدأ الأساسي

الهدف من مكافحة الإرهاب في تونس هو جعل تونس أكثر أمناً، وتمكين مواطنيها من العيش في سلم وفي ظل عدالة اجتماعية مع احترام حقوق الإنسان من طرف الدولة واجهزتها.

مبادئ تنموية وإجرائية :

مقاربة متعددة الجوانب في مكافحة الإرهاب (أمني واجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي وادبيولوجي...) وتنوع المتدخلين (حكومي وغير حكومي وسلط محلية ومجتمع مدني وجامعيين ووسائل الإعلام والمنظمات الإنسانية...).

تنسيق داخلي، خطة وطنية مدعومة بآليات التنفيذ.

توفير الموارد الضرورية الكافية للهيكل المختصة لإتمام المهام الموكلة لها لتنفيذ الخطة الوطنية

هيئات التنسيق لمكافحة الإرهاب هامة لمواجهة التهديدات الوطنية والإقليمية والدولية .

التنسيق على المستوى السياسي

توفير الموارد الضرورية الكافية للهيكل المختصة لإتمام المهام الموكلة لها لتنفيذ الخطة الوطنية

هيئات التنسيق لمكافحة الإرهاب هامة لمواجهة التهديدات الوطنية والإقليمية والدولية .

التنسيق على المستوى السياسي

تقييم الخطة = متابعة مستمرة لنتائج عمل الآليات مع المرونة لمجابهة والتأقلم مع التهديدات الإرهابية المتواترة

استراتيجية متكاملة يجب أن تحدد الأركان التي تُفضي إلى تحديد الأولويات والأهداف

بصفة عامة وعلى سبيل المثال نذكر الأولويات التالية التي توصي بها المنظمات الاقليمية والدولية :

تطوير التنسيق بين المصالح الوطنية

تطوير التنسيق الاقليمي

تطوير وتعزيز القدرات

احترام حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة

أسس الاستراتيجية التونسية

الوقاية والحماية والمتابعة والرد.

الأساس الأول : الوقاية

إن التهديد الإرهابي في تونس هو نتاج لعوامل متنوعة، مرتبطة أساسا بالتشدد والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وانتشار السلاح والذخيرة وكذلك عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة.

وللتصدي لهذه المخاطر وجب في البداية العمل على إرساء ثقافة الحوار والتسامح والحث على احترام الأديان والمعتقدات والثقافات وذلك لقطع الطريق أمام محاولات الاستقطاب التي تقوم بها المجموعات الإرهابية، بصورة مباشرة في المساجد والمؤسسات السجنية وغير مباشرة خاصة عبر الانترنت.

كما أنه من الأهمية بمكان، الشروع في معالجة الأسباب الاجتماعية التي تغذي ظاهرة الإرهاب وهي الفقر والبطالة والحرمان والتهميش، وفي هذا الإطار وجب توفير مواطن الشغل للشباب وإيلاء التربية الوطنية والثقافة الأولية المطلقة . كما أن الضرورة تقتضي الإحاطة بالفئات المتضررة من آفة الإرهاب .

ويجب كذلك في هذا الإطار

تدعيم التعاون الدولي خاصة في مجال التعاون القضائي، المساعدة الفنية وتبادل المعلومات مع الدول خاصة تلك التي يشتهب تورط عدد من رعاياها في أعمال إرهابية.

تلائم تشريع تونس المتعلق بمكافحة الإرهاب.

التصدي للاستقطاب عبر الانترنت.

إحداث هيكل وطني للتنسيق في ميدان الاستعلامات.

تعزيز التعاون الدولي للعمل على تجفيف مصادر التمويل وكل أشكال الدعم المباشر وغير المباشر للمجموعات الإرهابية والمتطرفة.

اتخاذ كل التدابير لمنع حصول المجموعات الإرهابية على الأسلحة والمتفجرات والمكونات الكيميائية التي يمكن أن تستخدم في صنع المتفجرات والأسلحة الخفيفة.

التصدي لظاهرة المقاتلين الأجانب من خلال وضع إطار قانوني وتركيز آلية ضد الاستقطاب وضد التفسير نحو بؤر التوتر وإعادة الإدماج عند الضرورة.

ضرورة إرساء خطاب ديني ومجتمعي معاكس للخطاب المتطرف.

تعزيز الإطار القانوني لتجريم الأفعال التي يمكن أن تكون لها علاقة بالإرهاب، مع الحرص على احترام مبادئ الحرية وحقوق الإنسان.

الأساس الثاني : الحماية

يعتبر هذا المحور من العناصر الأساسية في مكافحة الإرهاب، وهو ما يفرض القيام بإجراء تحليل شامل وضبط النقاط المستهدفة والواجب حمايتها وإعداد خطط في الغرض ووضع نظام يمكّن من تحسين التنسيق بين مختلف مصالح الاستعلامات في الدولة وتقاسم أفضل للمعلومات بين مؤسساتها.

الشباب هو أول فئة يجب حمايتها، عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

ونتيجة لذلك، وجب إيلاء وسائل الاتصال الحديثة أهمية كبرى إذ تمثل مراقبتها إحدى الوسائل القليلة الكلفة والمضمونة والتي تمكن من رصد الفئات التي تستدعي اتخاذ إجراءات الملائمة لحمايتها من التطرف والتعصب وذلك في إطار احترام حقوق الإنسان وحماية الحياة الخاصة لمواطنيها طبقاً لدستور الجمهورية الثانية ومقتضيات المعاهدات الدولية.

إصدار وثائق التعريف ووثائق سفر مؤمنة ومطابقة لمعايير المنظمة الدولية للطيران المدني.

مراقبة تحركات الأشخاص عبر الحدود.

تطوير التشريعات في مجال تحويل الأرصدة خاصة السيولة النقدية ومكافحة تمويل الإرهاب.

تعزيز التعاون الأمني مع الدول والمنظمات الدولية المختصة وذلك بغاية رصد تحركات وتنقلات المجموعات الإرهابية.

تدعيم مراقبة الحدود وامن المطارات والموانئ البحرية والمعايير البرية .

المحور الثالث : المتابعة

تطوير الوحدات المختصة والمراكز الوطنية لمكافحة الإرهاب وتطوير التعاون الإقليمي والدولي.

دعم التعاون على المستوى الإقليمي والدولي في مجال الأبحاث.

تيسير الوصول إلى المعلومة وتعميم إنذارات الخطر على المستوى الإقليمي والدولي حول الإرهابيين والجرائم المنظمة العابرة للحدود لفائدة المصالح الأمنية.

الرقابة على تمويل الجمعيات غير الربحية مع الأخذ بعين الاعتبار حرية نشاط الجمعيات.

الاستفادة من مصادر المنظمة الدولية للأنتربول وكل آليات التعاون البوليسي.

استعمال نظام النشر والتعميم لقوائم الأشخاص المفتش عنهم

تقاسم المعلومات من خلال قاعدة بيانات تتعلق بوثائق السفر الضائعة ، المسروقة او المزورة وتعزيز التعاون خاصة في مراكز نقاط العبور الحدودية بما يمكّن من التصدي لنشاط الشبكات الإجرامية التي تدلي بوثائق سفر مزورة للمهاجرين غير الشرعيين.

ضرورة تحديد قائمة الأشخاص المفتش عنهم لتورطهم في أعمال إرهابية أو جرائم منظمة والذين يستعملون الحدود الدولية للهروب من العدالة .

المحور الرابع : الجواب

إدارة الأزمات

ضرورة جواب فوري وتصرف محكم خلال الأزمات الناتجة عن أي عمل إرهابي وذلك خلال إحداث هيكل قادر على التعامل مع الأزمات واتخاذ القرارات الفورية الملائمة وتقييم الإجراءات المتخذة بالاعتماد على آليات مناسبة مبنية على نصوص قانونية شاملة.

التعاون والتنسيق الإقليمي للتعامل مع الأزمات.

تطوير قدرات الوحدات الأمنية على المستوى البشري واللوجستي.

ضحايا الإرهاب

مساعدة ودعم الضحايا وذلك بتأمين التعويضات المادية والمعنوية.

حماية الشهود

دعم التشريعات الوطنية في هذا المجال لتأمين حماية واسعة للشهود وذلك بضمان سرية هوياتهم حتى لا يتم استهدافهم لاحقاً.

حقوق المتهمين

احترام حقوق المتهمين على النحو المنصوص عليه بالاتفاقيات الدولية والقواعد الدولية الأمرة للمحاكمة العادلة والتي تمنع استخدام التعذيب واحترام حق الدفاع في كنف شفافية المحاكمات الجنائية .

إن الدول في مراحل تحول ديمقراطي تكون في أضعف حالاتها لأن هناك تفكيكا لنظام قديم وبناء لنظام جديد وبالتالي فإنه كلما طالت الفترة الانتقالية كلما زاد الخطر الذي يطال أمنها القومي . هذا الطرف يتم استغلاله من قبل التنظيمات الارهابية لعرقله مشروع الانتقال الذي لا يصب في مصلحتها، فهي التي تنمو في ظل الفوضى. فعلى الحكومة أن تدعم قدرتها على بسط سلطتها على كامل ترابها من جهة، ومردوديتها من جهة ثانية (من حيث توفير الأمن وتطبيق القانون وتوفير الخدمات وتمكين أوسع شريحة ممكنة من المواطنين من الوصول لتلك الخدمات) كما عليها استرجاع وتعزيز الشرعية عبر مقارنة شاملة ومتعددة الأبعاد، تستخدم فيها مختلف أدوات القوة الوطنية.